ونحوها ولا يختص التحريم بما يشرع قتلها بل يحرم لاعانته عليه لو كانت عليها واشارته اليها بأحد الاعضاء وهي اخص من الدلالة ولا فرق في ذلك بين المحرم وغيره ولا بين الحلال والحرم ولا بين الحقير والخطير نعم لو كان المدلول عالما بحيث لم يخف ذياده اتباعه لجهلها فلا حكم لها وانما اطلق القصيد بالحرم مع كونه مخصوصا بما ذكر تبعا للاية واعتمادا على ما اشتهر من التحريم ولا يحرم صيد البحر وهو ما يبقى ويفرخ معه لا ان اختلف احدهما وان كان المأكول والمولد بين الصيد وغيره يتبع الاسم فان تعذر عنه كان ممتنعا فهو صيد البحر فله واما كل استيلاء على الجماع ومقدماته حتى العقد وانهاته عليه وافاتها وان تملها محلا او كان العقد بين محلين وفي حرم او هو الاستدعاء الذي يغير الجماع وليس المخيط وان قلت الخاطر وشبهه كالاحاط كالدرع المنسوج والقفل المعمول كلا وعقد الرداء وتحليله وزره ونحو ذلك دون عقد الازار ونحوه فانه جايز ويستثنى من الطيب ما يتبخر به عن خياطته ومطلق الطيب وهو الجسم ذو الريح الطيب المقصد الشم غالبا فيعم الورياحين كالمسك والعنبر والزعفران وما الورد وخرج بقيد الاتحاد للشم ما يطلب منه الاكل او التداوي غالبا كالفلفل والدارصيني وساير الابازير الطيبة فلا يحرم شمه وكذا ما لا يقصد للطيب كالفوتنج والحناء والعصفر وما يقصد شمه من النبات الرطب كالورد والياسمين فهو ريحان والاقوى تحريم شمه ايضا وعليه المصنف في س وظاهر هذا عدم التحريم واستثنى من الشيح والخزامى والاذخر والقيصوم ان سميت ريحانا وبه بالاطلاق على خلاف الشيخ رح حيث خصصه بالمنبت والعنبر والزعفران والورس وفي قوله اخرا بشرط اضافته العود والكافور اليها ويستثنى من الطيب خلوق الكعبة والمطلي المستجمر والقبض من كرية الرحيمة لكن لو فعل فلا شئ عليه غير الاثم بخلاف الطيب والاكتحال بالسواد والمطيب لكن لا فدية في الاول والثاني من افراد الطيب والاولى بطيب وغيره اختيارا والكفارة في غير المطيب بدنة بل الاثم ويحرم ظل الدهن غير المطيب جماعا والجدال وهو قوله لا والله وبلى والله وقيل مطلق اليمين وهو خيرة الدروس وانما يحرم مع عدم الحاجة اليه فلو اضطر اليه لاثبات حق او نفي باطل فلا قوى جواز ولا كفارة والفسوق وهو الكذب مكم والسباب للمسلم وتحريمها ثابت في الاحرام وغيره ولكنه غير الكذب الصوم ولا عصيان ولا كفارة فيه سوى الاستغفار والتفث المأمور به في قوله تعالى ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق هو الاخذ من الشارب واللحية وشعر الرأس والاظفار وحلق العانة وقص الظفر بل مطلق ازالته او بعضه اختيارا فلو اكره فلا ازالته ولا قوى ان فيه الفدية لعموم المرفوعة وازالة الشعر بحلق ونتف وغيرهما مع الاختيار فلو اضطر كما لو نبت في عينه جاز ازالته ولا شئ عليه ولو كان الشعر كثيرة لحرا وقد جاز ايقاعه لكن يجب القضاء لا في محل المرض لا يقضي والعبرة ازالته بنفسه فلو كسط محل شئ فيها شعر فلا شئ في الشعر لانه غير مقصود بالازالة وتغطية الراس للرجل بثوب ونحوه حتى بالطين والحناء ولا يتماسك حمل متاع ليسره او بعضه نعم يستثنى عصابة القربة وعصابة الصداع وما يستر منه بالوسادة وفي صدقه باليد وجهان وقطع في الذكرى بجوازه وفي س جعل تركه اولى ولا شئ في الجوار لصحيحة ابن عمار والمراد بالراس هنا منابت الشعر حقيقة وحكما فلا يدخل ما ليس منه خلقة كالقرن والذوابة للتحريم وتغطية الوجه او بعضه للمرأة ولا يصدق باليد كالراس ولا بالنوم عليه وليستثنى من الوجه ما يستر به رؤس الراس مراعاة للستر القوي وحق الصلوة اسبق ويجوز لها القناع الى طرف انفها بغير عصابة وجهها على المشهور والنص خلافا من عداها وعدم الاصابة ومعه يختص بالانف بل يجوز الزيادة وتغيير الخلقة بين وضيفة الرجل والمرأة فيتغطى الراس او الوجه ولو جعت بدنها كالنقاب للمرأة وخصرع دخوله في تحريم تغطية الوجه تبعا للرواية ولا فهو كالمستثنى عنه والحناء للزينة لا للستر سواء الرجل والمرأة والمرجع فيها الى القصد وكذا يحرم قبل الكحل اذا يقع اثره ايام والحق فيه الكراهة وان كان التحريم اولى والحق للزينة لا للستر والمرجع فيها الى القصد ايضا وليس المرتة ما لم تعتده من الحلي واظهار المقاعد منه للزوج وغيره من المحارم وكذا يحرم عليها لبس المزينة مطلقا والقول بالتحريم كذلك هو الحق ولا فدية له سوى الاستغفار وليس المخفين للرجل وما يستر ظهر القدم تشبيه لبسا والظاهر ان بعض الظهر كجميع الا ما يتوقف عليه لبس النعلين والتظليل للرجل الصحيح سايرا فلا يحرم قادرا ابدا ما ولا ماشيا اذا سار تحت المحمل ونحوه والمعتبر منه ما كان فوق راس فلا يحرم اكتون في ظل المحمل عند ميل الشمس الى احد جانبيه واحترز بالرجل عن